مشاريع ماء وكهرباء الضفة الغربية حتى عام ١٩٦٧

م. م. هيام عزة صالح
المديرية العامة لتربية صلاح الدين
قسم تربية سامراء

الملخص

تعد هذه الدراسة للتعرف على مشاريع الماء والكهرباء في الضفة الغربية منذ الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢ لفلسطين وحتى الاحتلال (الاسرائيلي) لها عام ١٩٦٧، فضلاً عن مشاريع حل النزاع واسباب فشل تلك المشاريع في ظل الدعم البريطاني والامريكي لـ(اسرائيل)، وتجاوزها على الحقوق المائية وعلى شبكات الكهرباء الفلسطينية، كما ركز البحث على مشروع تحويل مجرى نهر الاردن، ومراحل اتمام المشروع مع الدعم الامريكي لـ(اسرائيل) في انجاح المشروع والذي هو من اسباب حرب عام ١٩٦٧.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، الأردن، بونجر، أريك جونستون.

The Projects of Water and Electricity in the West Bank until 1967

Asst. Lect. Hiyam Azzat Saleh
Directorate General of Education in Salahalddin
Samarra Education Department

Abstract

This research is a study to identify the water and electricity projects in the west bank since the British Mandate for Palestine until the Israeli occupation in 1967. As well as the conflict resolution projects and the causes for their failure, under the support of the British and United States which Causes overcome the water rights and electricity networks in Palestine. The research also focused on the project of diversion of Jordan river and the steps to complete it under the support of the British and US for Israel. Which considered one of the most important reasons for the war of 1967.

Keywords: Palestine, Jordan, Bonger, Arek Joniston.

المقدمة:

يعد الجانب الاقتصادي من المواضيع ذات الأهمية الواسعة في الوقت الحاضر، وبدأت تأخذ حيزاً كبيراً، ولعل الدراسة عن فلسطين واقتصادها، أخذ الكثير من الدراسة، إلا أن تلك الكثرة لم تقف حاجزاً أمام المزيد من الدراسات، لذلك ارتأيت أن أكتب عن مشاريع ماء وكهرباء فلسطين تحت الحكم الأردني وبالخصوص الضفة الغربية، إذ أصبحت فلسطين الوسطى (الضفة الغربية لاحقاً) تحت الحكم الأردني بعد حرب ١٩٤٨ وقيام (إسرائيل)، ثم أُعلن رسمياً ضمها بعد مؤتمر أريحا عام ١٩٥٠ بين الأردن والعائلات الفلسطينية.

قسم البحث على أربعة محاور، تناول المحور الأول نبذة تاريخية عن الضفة الغربية، أما المحور الثاني فتضمن المياه وأهم مصادرها في الضفة، وتطرق المحور الثالث إلى أهم المشاريع التي طرحها الجانب العربي لحل أزمة الصراع مع (إسرائيل) على المياه، والتي كان نصيبها الاخفاق بسبب رفض الجانب (الإسرائيلي) أي محاولة تفاهم حول المياه، باعتبارها خط أحمر في أي مفاوضات أو تسوية مع الجانب العربي، ودرس المحور الرابع كهرباء الضفة الغربية، ومدى تمتع الضفة بمشاريع الكهرباء ذات الطاقة الانتاجية الكبيرة في إشارة إلى مدى تطور فلسطين في تلك المدة.

أولاً: نبذة تاريخية عن الضفة الغربية:

بعد اعلان قيام (إسرائيل) عام ١٩٤٨، اتجه قسم كبير من الفلسطينيين الى الضفة الغربية لنهر الاردن، بسبب احتلال (إسرائيل) لإراضي فلسطينية أخرى، مما ولد ارتفاعا كبيرا في الكثافة السكانية، سواء في الضفة الغربية أو في الاردن، كونها بلداً شقيقاً، اذ تقدر المصادر الرسمية عدد اللاجئين الى الضفة الغربية حتى عام ١٩٥٢ بحوالي ٢٠٤ الف نسمة، في حين كان عدد سكان الضفة الغربية حوالي ٧٤٢ الف نسمة[١]، في حين تقدر المصادر الرسمية عدد اللاجئين الى الضفة الغربية والى الاردن بحوالي ٦١٥ الى ٦٣٥ الف نسمة[٢]، هذه الزيادة السكانية المفاجئة، كانت تتطلب بالمقابل زيادة في الخدمات لتلبية حاجات السكان المتزايدة، ومصطلح الضفة الغربية حديث التسمية، اطلقه الاردنيون على الجهة الغربية لنهر الاردن[٣]، وكان الفلسطينيون يطلقون عليها تسمية (فلسطين الوسطى) او(المنطقة الوسطى) لوقوعها في وسط فلسطين[٤]، تبلغ مساحة الضفة الغربية حوالي ٥,٥٠٥ الف كم٢[٥]، لها شكل مستطيل محصور بين نهر الاردن[٦] والبحر الميت[٧] من الشرق والسهل الساحلي الفلسطيني من الغرب[٨].

اصبحت الضفة الغربية بعد اعلان دولة (إسرائيل) عام ١٩٤٨ اقليماً سياسياً مستقلاً بعد أن كانت اقليم جغرافي يمثل وسط فلسطين، قبل ذلك التاريخ.

لقد خضعت الضفة الغربية إلى جملة من المتغيرات والظروف التي اسهمت في أحداث تغييرات كثيرة على واقعها الطوبوغرافي والسياسي والواقع الاقتصادي والخدمي لها ولسكانها، وهو ما سنتناوله لاحقا.

ثانياً: مشاريع المياه في الضفة الغربية حتى عام ١٩٦٧

تشكل المياه العصب الأساسي للحياة على سطح الأرض، فهي سر الحياة سواءً للبشر أو للنبات أو الحيوان، ويتزايد استهلاكها مع مرور الوقت، في الوقت الذي يشهد العالم وخاصة العالم العربي شحة فيها، وهي واحدة من أهم أسباب قيام الحروب بين الدول وكما هو الحال في الصراع العربي (الإسرائيلي)[٩]، إذ كانت واحدة من أسبابه، وذلك ما أكده بن غوريون عام ١٩٥٥ وكان عضوا في الكنيست الاسرائيلي عندما قال: ((**إن اليهود يخوضون اليوم معركة المياه ضد العرب، وإن مصيرهم في فلسطين، يتوقف على نتيجة هذه المعركة، وإذا لم ننجح في هذه المعركة فكأنما لم نعمل شيئاً في فلسطين، ويجب أن نعترف بالفشل**))[١٠].

يبدو من كلام بن غوريون، إن المياه هي عصب الوجود (الإسرائيلي) في فلسطين وسبباً لديمومتها على الأرض ولحفظ الأمن (الإسرائيلي)، إذ تشكلت دائرة خاصة للمياه في وزارة الزراعة عند تأسيس (إسرائيل) وعين (سيمها بلاس) مستشارا حكوميا في هذا القسم فضلاً عن مهمة

التخطيط الهندسي للري بصورة شاملة وبعد ذلك عهد العمل الى (شركة التخطيط المائي لـ(إسرائيل) المحدودة) بمساعدة مستشارين اجانب وخاصة من الامريكيين، أمثال (جون. أس. كونون) وغيره[١١]، وقبل الحديث عن الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية لا بد من توضيح مصادر المياه في الضفة الغربية، وهي كما يأتي:

أ- **الأمطار**: تعد الأمطار المصدر الرئيسي لجميع الموارد المائية في الضفة الغربية، وهي المغذي الرئيسي للخزان الجوفي والمجاري والأودية والسيول، وتصل كمية الأمطار السنوية في الضفة الغربية إلى حوالي (٦٠٠) ملم في المرتفعات، و (١٠٠) ملم في منطقة الأغوار، و (٥٠٠) ملم في السهل الداخلي[١٢].

ب-**الآبار الارتوازية**: تقدر أعداد الآبار الارتوازية في الضفة الغربية حوالي (٧٥٠) بئراً، يستغل منها (٣٣١) بئراً للأراضي الزراعية و (٤٥) بئراً يستغل لمياه الشرب[١٣].

ت- **المياه الجوفية**: تشكل المياه الجوفية في الضفة الغربية أكثر من (٧٥٪) من مجموع مصادر المياه فيها، وتعتمد المياه الجوفية في تغذيتها على الأمطار التي تسقط فوق المرتفعات والتي تتسرب عبر الصخور المنفذة للمياه إلى الأحواض المائية التي تشترك بنظام ذو طبقة صخرية مائية مشتركة[١٤]، ويبلغ مجموع الرصيد المائي الجوفي في الضفة الغربية حوالي (٦٢١) مليون م٣، ويتوزع على ثلاث أحواض مائية[١٥]، هي:

- **الحوض الشمالي**: يغطي الجزء الشمالي من الضفة الغربية ويمتد ليشمل أراضي من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، تبلغ مساحة الحوض حوالي (١٥٠) كم٢، في الضفة الغربية ويضم مدينتي نابلس جنوباً وجنين شمالاً ويعتمد ذلك الحوض على مياه الأمطار، وقد قدرت كمية مياهه ما بين (١٤٠-١٤٥) مليون م٣، وأهم الينابيع التي تتصرف منه هي الفارعة والباذان ونابلس[١٦].
- **الحوض الشرقي**: يغطي ذلك الحوض، الجانب الشرقي من الضفة الغربية يحده من الشرق البحر الميت ونهر الأردن ومن الغرب والشمال الغربي الحوض الغربي، فيما يحده من الشمال الحوض الشمالي الشرقي[١٧].
- **الحوض الغربي**: يغطي ذلك الحوض حوالي (١٧٩٥) كم٢،من مساحة الضفة الغربية، ويضم مدينتي طولكرم وقلقيلية ويمتد ليشمل أراضي من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وتقدر كمية التغذية للحوض بحوالي (٣٦٠) مليون م٣ سنوياً، وتستغل (إسرائيل) حوالي ٢٠٪ من مياهه[١٨].

تعد الضفة الغربية منطقة متشاطئة مع نهر الأردن لذا فأن الأطماع الإسرائيلية تتجه نحو الضفة الغربية للاستفادة من مياهها ولأهميتها في الفكر والأمن الإسرائيلي[١٩]، ولاسيما بعد قيام دولة (إسرائيل) عام ١٩٤٨، إذ بدأت بالسيطرة على مصادر ومنابع المياه فأصدرت قراراً في آب من العام نفسه يقضي بتأميم المياه في فلسطين، والذي اعتبر المياه ملكاً لدولة (إسرائيل) لها حق التصرف فيها كيفما تريد، وشرعت (إسرائيل) في منتصف الستينات بتحويل مياه نهر الأردن الشمالية (المنطقة المتشاطئة للضفة الغربية)، إلى منطقة النقب جنوب فلسطين والتي هي تحت السيطرة الإسرائيلية[٢٠].

كما بدأت في عام ١٩٦٤ بعمليات ضخ المياه من بحيرة طبريا[٢١]، بواسطة الناقل القطري وبمعدل (٤٥٠) مليون م٣ من المياه في عام ١٩٦٤، كما قامت بإنشاء منشآت ضخمة لسحب كمية كبيرة من المياه من منابع نهر الأردن الشمالية، بعد إغلاق مجرى النهر جنوب بحيرة طبريا[٢٢].

تنظر (إسرائيل) إلى مياه الضفة الغربية نظرة خاصة لارتباطها بالفكر الأمني (الإسرائيلي)[٢٣] باعتبارها أحد مقومات وأركان صيانة وتحقيق (الأمن القومي) سواء في مجال توفير عمق استراتيجي في حالتي الدفاع والهجوم تجاه دول المواجهة العربية أو توفير مساحة لاستقدام المزيد من المهاجرين للقضاء على الوهن الديمغرافي تجاه العرب[٢٤]، فضلاً عن البعد الاقتصادي المتمثل بتوفير المياه لسد النقص الإسرائيلي من الماء، تلك النظرة الاقتصادية التي اصطبغت بصبغة أمنية، تفسر سبب تمسك (إسرائيل) بأراضي ومياه الضفة الغربية وعدم التنازل عنها واخراج مصادرها المائية من كل المحادثات والتسويات مع العرب[٢٥].

في الحقيقة أن جميع كميات المياه التي تحصل عليها (إسرائيل) من جميع مواردها المائية كالأنهار والامطار والعيون لا تزيد على ثلاثة بلايين متر مكعب من الماء كل سنة، تلك الكمية يذهب منها اثنين بليون متر مكعب للزراعة، وهي قليلة لا تكفي ولا تشجع على زراعة وانشاء مستعمرات جديدة منذ قيام (إسرائيل) وحتى عام ١٩٦٤[٢٦].

وبناءً على ذلك قامت (إسرائيل) بتنفيذ العديد من المشاريع المائية والمدروسة والمخططة استراتيجياً لإدراك القادة الإسرائيليين أهمية السيطرة المائية في بناء اقتصاد قوي للدولة الحديثة، في المقابل قام العرب أيضاً بتقديم مسودة مشاريع تضمن لهم حقوقهم المائية الغربية بدلاً من تقديم (إسرائيل) لمشاريع استصلاحية، ولكن أغلب المشاريع قد أخفقت من قبل الجانب (الإسرائيلي).

ثالثاً: المشاريع العربية و(الإسرائيلية) لحل النزاع على المياه

في مدة الانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٤٨) بعدما حقق الصهاينة المرحلة الأولى من اهدافهم في تأسيس الوطن القومي في فلسطين، اتجهت خطتهم المائية وبدعم كامل من سلطات الانتداب البريطاني، الى العمل في اتجاهين:

الاتجاه الأول: الحصول من الحكومة البريطانية على كل ما كانوا حريصين على استثماره من الامتيازات المائية لصالح المشاريع التي كانوا يخططون لتنفيذها في المستقبل.

الاتجاه الثاني: السعي لعرقلة امكانية أي من الجهات العربية باستثمار أي من مواردها المائية ذات الصلة بمشاريعهم المقبلة في فلسطين[٢٧].

وتجلى التنفيذ الفعلي لهذه الخطة بالعديد من الامتيازات التي حصلوا عليها من سلطة الانتداب تحقيقاً لأهدافهم ومن تلك الامتيازات امتياز اعطي لشركة روتنبرغ Rotinmbrg اليهودية عام ١٩٢٦ لاستثمار مياه نهري الاردن واليرموك، لتوليد الطاقة الكهربائية طيلة سبعين سنة، وقد فرض الامتياز قيودا على الاردن، تحد من حريتها في الاستفادة من نهر اليرموك دون ترخيص مسبق من هيئة الشركة وقد اعتبر ذلك المشروع أول وأهم نقطة لتمويل فكرة الوطن القومي لليهود الى الواقع، فقد ترتب عليه الاهتمام بالزراعة وتهجير المزارعين[٢٨].

كذلك اعطي امتياز لشركات يهودية لاستثمار الانهار الداخلية[٢٩] في فلسطين، فضلاً عن امتياز تجفيف بحيرة الحولة واستثمار اراضيها وغيرها من المشاريع الاخرى التي اعطيت لليهود من اجل استغلال مياه الضفة الغربية لصالحهم على حساب الشعب العربي، وبذلك اضفى الانتداب شرعية قانونية على تحرك الحركة الصهيونية لبناء الوطن القومي لليهود في فلسطين، وسرقة المياه العربية، وكان المظلة التي وفرت الحماية لتلك المشاريع وتنفيذها على الارض[٣٠] أما بعد إعلان قيام (إسرائيل) فقد اندفعت وبقوة في تنفيذ مشاريعها المائية بسرعة لافته للانتباه، إذ قامت بطرح مشاريع معدة سلفا لاستغلال مياه فلسطين والضفة الغربية خصوصا، ولعل اهم تلك المشاريع هو دراسة نشرها الخبير الامريكي والتر كلاي لاودرميلك عام ١٩٤٤ بعنوان (فلسطين ارض الميعاد) ضمت الدراسة مقترحات لمشاريع مائية اذا نفذت ستتيح امكانية زيادة استيعاب فلسطين لما لا يقل عن اربعة ملايين مهاجر[٣١].

كل تلك الاسباب والمشاريع والدعم الخارجي لـ(إسرائيل) دفعت الدول العربية الى طرح مشاريع مائية، الهدف منها هو ضمان حقوق العرب في مياههم وتجنب الصدام المسلح مع العدو على المياه، ولعل اهم تلك المشاريع هو:

١. مشروع بونجر Bonger عام ١٩٥٢:

قامت الحكومة الأردنية بتكليف خبير المياه الأمريكي بونجر Bonger بوضع مشروع مائي استراتيجي، يجعل الأردن أكثر قدرة على مواجهة الأزمة المتفاقمة، اقترح بونجر انشاء سد على نهر اليرموك بطاقة تخزينية تصل إلى (٥٠٠) مليون م٣، وقد رحبت الحكومة الأردنية بذلك المشروع، لكن (إسرائيل) رفضت المشروع كونه يتعارض مع احتياجاتها في نهر اليرموك، ولذلك بدأت (إسرائيل) وبدعم أمريكي في محاولة إحباط المشروع وقد نجحت في مسعاها[٣٢].

٢. مشروع أريك جونستون Arek Joniston ١٩٥٣-١٩٥٥[٣٣] :

كان رأي بعض المسؤولين في وكالة اغاثة اللاجئين[٣٤] التابعة للأمم المتحدة، أن تنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة لتنظيم استغلال المياه بين العرب و(إسرائيل) يمكن أن يؤدي الى تخفيف التوتر بين الطرفين، لذلك تبنت الولايات المتحدة الامريكية المشروع وعهدت الى اريك جونستون احد مساعدي الرئيس الامريكي ايزنهاور Iznhawar[٣٥] بنقل المشروع الى الحكومات العربية والى (إسرائيل) لاقناعهم به[٣٦].

بدأ جونسون بدراسة المشاريع المائية في المنطقة العربية، وقام بتقييم موارد المياه السطحية والجوفية، وحدد الاحتياجات المائية للدول ذات العلاقة وامكانياتها الاقتصادية[٣٧].

بدأت مهمة جونسون في تشرين الأول ١٩٥٣، وانتهت في تشرين الأول عام ١٩٥٥ خاض خلالها مفاوضات ومحادثات مطولة بين الدول العربية و (إسرائيل)، توزعت على أربع جولات طلب جونسون من الدول العربية و (إسرائيل) دراسة مقترحات مشروعه بهدف مناقشتها وتنفيذها[٣٨]، التي تضمنت:

- إنشاء سد على نهر الحاصباني.
- تحويل نهر بانياس في سوريا، والوزاني وسريد وبريفيت في لبنان الى فلسطين المحتلة لري اراضي الجليل، ومرج بن عامر.
- انشاء سد في موقع العدسية لتحويل مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبرية.

كانت السياسة الامريكي تريد تحقيق ثلاث اهداف رئيسية من مشروعها[٣٩] وهي:

١- حل المشكلة بين العرب و(إسرائيل) عبر توطين اليهود واللاجئين الفلسطينيين ضمن مشروع مثل مشروع جونستون.

٢- جعل امريكا شريكا اساسيا في المنطقة من خلال هكذا مشاريع.

٣- موافقة العرب على المشروع يعني الاعتراف بـ(إسرائيل) وحقوقها بالمياه العربية[٤٠].

وحسب المشروع ثم توزيع كميات المياه كما في الجدول الآتي[٤١]:

الدولة/ المنطقة الجغرافية	كمية المياه (مليون م٣)	النسبة المئوية
الأردن	٤٥٠	٣٠.٥٪
الأراضي الفلسطينية/الضفة الغربية	٢٧٠	١٨.٥٪
لبنان	٣٥	٣٪
سوريا	١٣٢	٩٪
(إسرائيل)	٥٦٧	٣٩٪
المجموع	١٤٥٤	١٠٠٪

يلاحظ على الجدول إن (إسرائيل) هي المستفيد الأكبر نسبة إلى جميع الدول العربية.

عرض المشروع على جامعة الدول العربية، والتي قررت تشكيل لجنة فنية لدراسته فأوصت اللجنة برفض المشروع فرفضته الجامعة، لأسباب منها[٤٢]:

- لن تستفيد لبنان من المشروع مع ان نهر الحصاباني يقع ضمن أراضيها.
- إن المشروع اقترح خزن المياه في بحيرة طبرية، في الوقف الذي تقع جميع شواطئها في (إسرائيل) وهذا يعني ان تصبح الاردن تحت رحمة (إسرائيل)[٤٣].
- يتضمن المشروع قبول مبدأ التفاوض مع (إسرائيل) والاعتراف بها، فضلا عن قبول مبدأ اسكان اللاجئين مما يعني تصفية قضية فلسطين[٤٤].

واجه المشروع الرفض للأسباب المارة الذكر، كما إن المشروع لم يعط كل من سوريا والأردن والأراضي الفلسطينية مالهم من حقوق في المياه لصالح (إسرائيل)[٤٥].

٣. المشروع العربي لنهر الاردن ١٩٥٤[٤٦]:

قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها بالقاهرة في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٤ تأليف لجنة فنية عربية لمواصلة دراسة الانتفاع بمياه نهر الاردن.

يتلخص المشروع العربي في أن يوصل مجرى نهر الحاصباني في لبنان بخط عمودي بنهر بانياس في سوريا ثم يتم توصيل الخط بشكل عمودي مع نهر اليرموك في نقطة داخل الاراضي الاردنية ويتجه المشروع بموازاة نهر الاردن، ويمكن الاستفادة من مياه الروافد الثلاثة في ري مساحات شاسعة من الاراضي غير المروية في كل من لبنان وسوريا والاردن[٤٧]، فضلا عن توليد الطاقة الكهربائية لصالح الاردن وسوريا[٤٨].

الحقيقة ان المشروع العربي لو قامت الدول العربية بتنفيذه، فأنه كان يمكن ان يسحب ٧٠٪ من مجموع مياه نهر الاردن في حين يبقى رافداً آخر هو نهر (دان)[٤٩] الذي تقل مياهه عن ٣٠٪ من مجموع مياه نهر الاردن، وهو لا يكفي (إسرائيل) لإتمام أي مشروع، إلا أن المشروع العربي لم يكتب له النجاح، بسبب معارضة (إسرائيل) واصرارها على التصرف من جانب واحد[٥٠].

٤. مشروع تحويل مجرى نهر الأردن عام ١٩٦٤:

يعد ذلك المشروع (الإسرائيلي) من المشاريع المحورية في الصراع العربي (الإسرائيلي) على مياه حوض نهر الأردن، إذ كان بمثابة تهديداً صريحاً ومباشراً للأمن القومي العربي في المنطقة، لما له من تأثير على مستقبل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية[٥١].

هدف (إسرائيل) من المشروع هو ري مساحة تقدر بحوالي (٤١٦) الف دونم منها حوالي ٤٤.٥٪ في المنطقة المحتلة (الضفة الغربية) بينما نصيب سوريا ٢.٥٪ ونصيب الاردن ٥٣٪ ولا شيء للبنان، وتلك كانت الاهداف القريبة لـ(إسرائيل) أما على المدى البعيد، فأن استغلال مياه نهر الاردن (حسب المشروع) يتيح لـ(إسرائيل) تحقيق ازدهاراً اقتصادياً ينقذها من الضائقة التي كانت تعاني منها، إذ بإمكانهم استغلال مياه المشروع لري اراضي صحراء النقب كأراضي زراعية خصبة تقوم على جوانبها المدن والمستعمرات (الإسرائيلية) وهو جانب أمني ضد أي عدوان عربي[٥٢].

أولت (إسرائيل) ذلك المشروع أهمية بالغة، وواجه المشروع في الوقت نفسه مواقف عربية متصلبة، فضلاً عن ذلك انه كان السبب المباشر لحرب عام ١٩٦٧[٥٣].

يقول المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط إريك جونستون: **((إذا اصرت الحكومات العربية على رفض مشروعه فهو يستطيع ويؤكد أن (إسرائيل) ستستولي على موارد مياه نهر الاردن وفي هذه الحالة ستجد كثيرين يؤيدونها...))**[٥٤].

إن كلام إريك جونستون فيه تهديد صريح للعرب سواء من (إسرائيل) أو من الولايات المتحدة الامريكية.

وما هي الا مدة وانكشف صدق كلام المبعوث الامريكي، عندما بدأت عملية تحويل مجرى نهر الاردن، والتي مرت بمرحلتين[٥٥]:

المرحلة الأولى: مدتها اربع سنوات تنتهي أوائل عام ١٩٦٤ وبعدها يمكن دفع مياه نهر الاردن حتى ضواحي مدينة تل أبيب.

المرحلة الثانية: وتنتهي عام ١٩٦٦ ويتم اثناءها اعداد شبكة المضخات والانابيب التي تتدفق منها مياه النهر في ارجاء صحراء النقب وفي اقصى الجنوب[٥٦].

إن ذلك المشروع لو نفذ فانه سيلحق المخاطر الكبيرة بالدول العربية، والتي منها تدمير المشاريع الزراعية في الأردن ويضيف حوالي (٧٠) ألف دونم من الأراضي الزراعية على ضفتي النهر تحت سيادة (إسرائيل) المطلة على حوض النهر، وما يترتب على ذلك من أوضاع جغرافية وقانونية، كما كان سيحقق مكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة لـ(إسرائيل)[٥٧].

بذلك كانت المياه المحور الأساسي للصراع العربي (الإسرائيلي)، لما له من ارتباط كبير بقضية الأمن القومي بالنسبة لـ(إسرائيل)، كما انها كانت تفكر في تأمين المياه للأعداد الكبيرة من الطائفة اليهودية المهاجرة.

رابعاً: مشاريع كهرباء الضفة الغربية

قبل عام ١٩٦٧ كان في الضفة الغربية حوالي (١١) شركة لتوليد الكهرباء يصل مجموع طاقتها حوالي (٢١.٥) مليون واط[٥٨]، وكانت تلك الشركات تابعة لليهودي روتمبرغ الذي منحه المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل في ايلول ١٩٢١ امتياز تنوير كل مدن فلسطين، وكان الامتياز يقضي تنوير كل فلسطين باستثناء القدس التي كان امتياز تنويرها ممنوحاً منذ عام ١٩١٤ من قبل الدولة العثمانية، لاحد اليونانيين واسمه مافرو ماتيس، وقد حاولت حكومة الانتداب متمثلة بالمندوب السامي، نزع هذا الامتياز منه وجعل تنوير القدس لروتمبرغ اليهودي اولا اذ اقامت حكومة اليونان دعوى امام محكمة لاهاي الدولية فقضت ببقاء الامتياز القديم[٥٩].

ويعد مشروع كهرباء نابلس اكبر مشروع من نوعه في الضفة الغربية، إذ قامت شركة استشارية بريطانية عام ١٩٥٧ بوضع مواصفات لاحتياجات المدينة وخصوصاً بعد الزيادة السكانية، لمدة عشر سنوات ووصل انتاجها من الطاقة (٩٠٠ ك. و) موزعة على أربع وحدات إلا انه ونتيجة للزيادة السكانية لم تكفي الطاقة المنتجة سوى لمدة سنتين فقط فقامت نفس الشركة عام ١٩٥٩، بوضع مشروع آخر يضمن إضافة (٤٥٠ ك. و) [٦٠]، ثم قامت عام ١٩٦١ بوضع مشروع آخر يضمن إضافة وحدتين بقدرة (٨٣٠ ك. و) لكن لم يتم تلبية احتياجات السكان من الكهرباء مما عرض بعض أحياء المدينة لقطع التيار الكهربائي لعدم كفاية طاقتها[٦١]، من جانب آخر قامت الحكومة الاردنية بوضع مشروعاً للطاقة كهربائية يتضمن ربط الضفتين الشرقية والغربية بشبكة كهربائية تعمل على (١٣٢ ك. و) رئيسية تتفرع منها خطوط فرعية تعمل على

(٣٣ ك. و) لتزويد مدن وقرى الضفتين بالكهرباء المولدة، وكانت الخطة الكهربائية تلك، قسمت الضفة الغربية إلى منطقتين كهربائيتين هما[٦٢]:

أ. المنطقة الشمالية: وتشمل محافظة نابلس وكافة المدن والقرى التابعة لها وتكون مدينة نابلس المركز الرئيسي لهذا التوزيع.

ب. المنطقة الجنوبية: وتشمل محافظة القدس ومناطق الأغوار ويكون مركز التوزيع بعد استكمال شبكة شركة كهرباء القدس في مدينة القدس[٦٣].

كانت شركة كهرباء القدس قد حصلت على امتيازها من سلطات الانتداب البريطاني عام ١٩٤٤، لتزويد القدس ومناطقها بالكهرباء، أي حوالي دائرة بقطر (٢٥) ميلاً[٦٤]، أما بقية المناطق الاخرى مثل حيفا ويافا وغيرها من المدن، فقد كانت تزود بالكهرباء من مشروع روتنبرغ[٦٥].

أخذت شركة كهرباء القدس توسع من دائرة امتيازها منذ عام ١٩٤٨، حتى شملت مدن أخرى مثل الخليل وبيت لحم ورام الله، إذ أخذت في شراء امتياز شركات أخرى محلية مثل شركة الخاروف في أريحا وامتياز منطقة مصايف رام الله، وفي عام ١٩٦٥ نقلت الشركة مقر إدارتها من حي وادي الجوز الى مبنى مؤلف من عدة طوابق في شارع صلاح الدين احد شوارع القدس[٦٦]، لقد استطاعت شركة كهرباء القدس أن تحقق النجاحات المتواصلة منذ تأسيسها ، إلا أنها بدأت تتعرض لأزمات مالية خانقة منذ وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال (الإسرائيلي) عام ١٩٦٧، إذ أخذت الشركة تشتري طاقتها الكهربائية من شركة كهرباء القطرية الاسرائيلية بما يعادل ٥٨٪ من احتياج الشركة للكهرباء، مما أدى الى تراكم الديون على شركة القدس العربية، حتى بلغ الرقم الاجمالي للديون نحو ٣٨ مليون ليرة (إسرائيلية) فضلاً عن اسعار الوقود، كل ذلك كان سبباً في سحب امتياز الشركة من قبل الاسرائيليين وبالتالي نهاية الشركة[٦٧].

وكانت سلطة الكهرباء قدرت الطاقة الكهربائية المولدة في محطات ومشاريع مدن وقرى الضفة الغربية[٦٨] على النحو الآتي وكما مبين في الجدول التالي:

الطاقة الكهربائية المولدة في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧[٦٩]

ت	اسم المشروع	الطاقة الكهربائية بالكيلو واط
١	مشروع كهرباء محافظة القدس	١٣.٠٠٠
٢	مشروع كهرباء بلدية نابلس	٤.٠٠٠
٣	مشروع كهرباء بلدية جنين	٧٠٠
٤	مشروع كهرباء محافظة طولكرم	١.١٨٥
٥	مشروع كهرباء بلدية الخليل	١.٣٠٠
٦	مشروع كهرباء بلدية قلقيلية	١٨٥
٧	مشروع كهرباء بلدية سلفيت	٣١٥
٨	مشروع كهرباء بلدية طوياس	١٨٤
٩	مشروع كهرباء بلدية يعبد	١٤٤
١٠	مشروع كهرباء جمعية عتيل التعاونية للتنوير	١١٤
١١	مشروع كهرباء جمعية عصيرة الشمالية التعاونية للتنوير	٢٦٤

الجدول اعلاه يبين الطاقة الكهربائية المولدة في الضفة قبل الاحتلال (الإسرائيلي) عام ١٩٦٧، إلا أنه ومنذ الايام الأولى لاحتلال الضفة الغربية بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، حاولت سلطات الاحتلال ربط مدن وقرى الضفة الغربية بشبكة الكهرباء القطرية – الإسرائيلية ، وكانت القدس أولى المدن التي حاول الاحتلال احتواء الكهرباء فيها، في محاولة منه لربط اقتصاد القدس باقتصاد (إسرائيل)، ومن خلال دراسة الاجراءات الإسرائيلية للسيطرة على قطاع الكهرباء في القدس، نلاحظ أنها هي المستفيدة من ذلك الربط، إذا اعتبرنا الامور التالية:

١- الاستفادة من شبكة التمديد والتزويد المتوفرة من الشبكات العربية، وعملية الاستفادة تلك والاستيلاء تكون اسهل واقل كلفة.

٢- توحيد مصادر توزيع وامداد الكهرباء باعتبارها وسيلة ضغط.

٣- احتكار تسويق سلعة اساسية وضرورية.

٤- التحكم بالإنتاج الصناعي باعتبار الكهرباء أحد المواد الاولية لأي عملية انتاجية[٧٠].

الخاتمة:

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات الآتية:

١- المياه والصراع عليها بين الجانب العربي و(الإسرائيلي) كانت وما تزال تشكل محورا رئيسيا من محاور الصراع الامني بين الطرفين.

٢- رغبة (إسرائيل) في السيطرة على المياه ليس لغرض سد الحاجة المحلية، وحسب بل لأسباب مستقبلية في سياق جذب المزيد من المهاجرين اليهود.

٣- دعمت بريطانيا (إسرائيل) في سيطرتها على مياه الضفة الغربية حتى قبل حرب ١٩٦٧، بل ومنذ عهد الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢٢-١٩٤٨، في إشارة للوفاء بوعد بلفور ولولا ذلك الدعم لما نجحت (إسرائيل) في مساعيها.

٤- دعمت الولايات المتحدة الامريكية (إسرائيل) وبشكل كبير في سيطرتها على المياه العربية بعد إعلان قيام (إسرائيل) عام ١٩٤٨، مما كان له الاثر الكبير في سيطرتها وتحكمها بالمياه العربية، ولولا ذلك الدعم لم تكن (إسرائيل) قادرة على تحقيق أهدافها خصوصا كونها في بداية مرحلة بناء وجودها.

٥- كان نصيب شركات الكهرباء الفلسطينية، شأنها شأن بقية القطاعات الاخرى الضغط وبالخداع من الجانب (الاسرائيلي) لغرض بيع تلك الشركات لصالح الجانب (الإسرائيلي).

٦- شراء (إسرائيل) لشركات الكهرباء الفلسطينية لغرض الاستفادة منها ومن معداتها كونها مشاريع قائمة ومتكاملة، دون الحاجة لشراء معدات جديدة.

الملاحق

ملحق رقم (١) مشروع جونستون ١٩٥٣[٧١]

ملحق رقم (٢) المشروع العربي ١٩٥٤(٧٢)

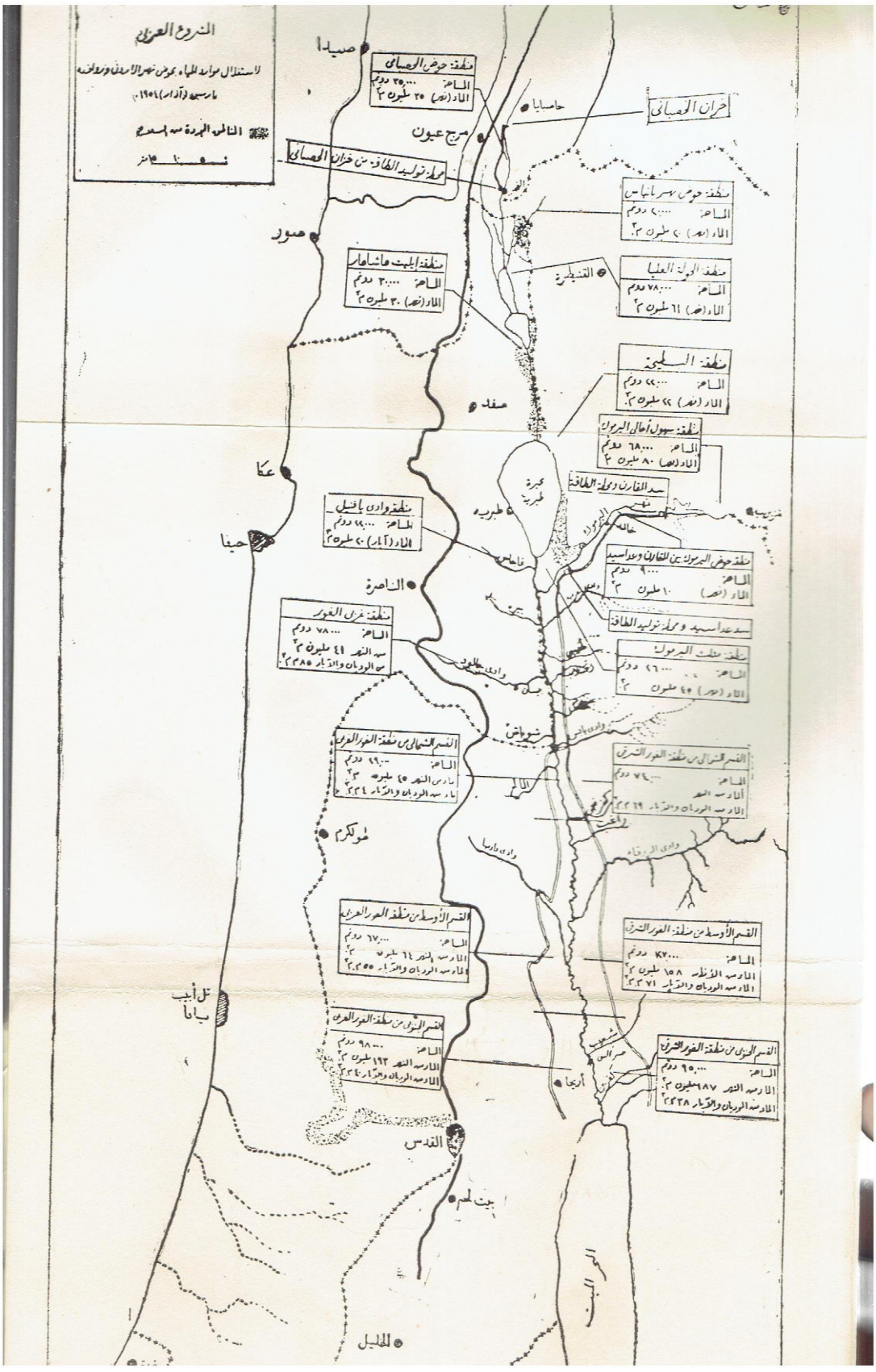

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) جميل هلال، الضفة الغربية التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨-١٩٧٤م) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، كانون الثاني، ١٩٧٤م، ص١٩.

(2) Weal Ennable Papulation and Development, the West Bank and Gaza Strip until 1990, United Nations, P. 17-18.

(٣) عبدالعظيم قدورة مشتهي، اتجاه التغيير في كميات الامطار في الضفة الغربية بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠٨، مجلة جامعة الازهر، غزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد (١٥)، العدد (١)، ٢٠١٣، ص٣٧٩.

(٤) محمد محمد زكريا جبر ابو الليل، التحليل الجغرافي لدرجات الحرارة في الضفة الغربية دراسة تطبيقية باستخدام GIS، رسالة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٢، ص١٤.

(٥) عبدالعظيم قدورة مشتهي، المصدر السابق، ص٣٧٩.

(٦) نهر الاردن: يقع في الجزء الغربي من الاردن، يبلغ طوله ٣٢٠ كم من نهر الحاصباني على الحدود الفلسطينية اللبنانية وانتهاء بالبحر الميت، وهو نهر دائم الجريان، وتعد (إسرائيل) اكثر دولة مستغلة للنهر. للتفاصيل ينظر: ياسر ابراهيم عمر سلامة، السياسة المائية (الاسرائيلية) واثرها في الضفة الغربية (دراسة في الجغرافية السياسية) رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٨، ص٤٤.

(٧) البحر الميت: هو بحيرة داخلية تؤلف فاصلاً مائيا بين فلسطين والاردن ويكون امتداده من الشمال الى الجنوب بمسافة تقدر بحوالي ٧٨كم وبعرض ١٤كم ويقصده السواح للاستجمام والعلاج من بعض الامراض الجلدية. للتفاصيل ينظر: مطيع يوسف محمد قيصي، دراسة في جغرافية السياحة في منطقة اريحا والبحر الميت، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠١، ص٣٠.

(٨) عبدالعظيم قدوره مشتهي، المصدر السابق، ص٣٧٩.

(٩) مأمون محمد علاونه، الحقوق المائية العربية في الموارد المائية لنهر الأردن، الندوة التحضيرية الأولى للمؤتمر الهندسي العربي السادس والعشرين، ٢٠١٠، ص١.

(١٠) هاشم كاظم، مياه الضفة الغربية وقطاع غزة بين الأطماع الصهيونية والاحتياجات الفلسطينية، مجلة آداب البصرة، العدد ٦٤، البصرة، ٢٠٠٣، ص ٢٨١.

(١١) علي غالب عزيز، فلسطين والاردن، مطبعة العاني، بغداد، ط١، د.ت، ص٤٣.

(12) Hafoz Shahea, Storm water prainagein Arid and semiarid Regions: west bonk as acase study, An-Najan University, Vol. 116, Noiz, 2002, P.3.

(١٣) مأمون محمد علاونة، المصدر السابق، ص٨.

(١٤) حسين عليوي عيشون، اسرائيل ومياه الضفة الغربية دراسة في ضوء قواعد القانون الدولي، دراسات بحثية، النجف الأشرف، د. ت، ص٢٥١.

(15) M. S. Ali Shayeh Naihayeh Abu Hijlen, Ouality of under ground water in the west Bank and its suitability for lrrigantion, An-Najah, Vol.11, No.8, 1994, P.9.

(١٦) أسماء إسماعيل عبد الرحمن الغنيمات، التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام ٢٠٠٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٢، ص٥٨.

(١٧) شحتة إبراهيم شحتة قنانة، أثر العناصر المناخية على المحاصيل الحقلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤، ص ٣٠ ؛ أسماء الغنيمات، المصدر السابق، ص٥٨.

(١٨) شحتة إبراهيم شحتة قنانة، المصدر السابق، ص ٣٠ ؛ أسماء الغنيمات، المصدر السابق، ص٥٧.

(١٩) حسين عليوي عيشون، المصدر السابق، ص٢١٤.

(٢٠) ياسر إبراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص٧٦.

(٢١) بحيرة طبريا: تبلغ مساحتها (١٦٢) كم٢، وتصل سعتها التخزينية قرابة (٤٣٠٠) مليون متر م٣ من المياه، تبلغ أعمق نقطة في هذه البحيرة حوالي (٢٥٣م) تحت مستوى سطح البحر، فضلاً عن ينابيع طبريا والتي تمد البحيرة بما يزيد عن (٢٣٠) مليون متر٣ سنوياً. للتفاصيل ينظر: ياسر إبراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص٤٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٧٦.

(٢٣) عدنان حمدان، خلف الجراد، الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص٢٩.

(٢٤) حسن عليوي عيشون، المصدر السابق، ص٢١٥.

(٢٥) ياسر إبراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص٧٧.

(٢٦) علي غالب عزيز، المصدر السابق، ص٣٨.

(٢٧) صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ط١، ص٦.

(٢٨) عبد الامير الحيالي، تطور السياسة المائية الاسرائيلية تجاه المياه العربية، مجلة ديالى، العدد الحادي والاربعون، ٢٠٠٩، ص٥.

(٢٩) الانهار الداخلية في فلسطين (نهر النعامين، نهر المقطع، نهر الازرق، نهر الاسكندرون، نهر روبين، نهر العوجا) للتفاصيل ينظر: علي غالب عزيز، المصدر السابق، ص٣٩.

(٣٠) عبد الامير الحيالي، المصدر السابق، ص٥.

(٣١) صبحي كحالة، المصدر السابق، ص١٠.

(٣٢) ياسر إبراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص٩٥.

(٣٣) ينظر ملحق رقم (١)، عبد الأمير الحيالي، المصدر السابق، ص ١١.

(٣٤) وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين، أنشئت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ كانون الاول ١٩٤٩، باشرت عملها عام ١٩٥٠، وانتهت اعمالها في ٣٠ حزيران ١٩٦٩، مقرها في بيروت، هدفها تقديم

المساعدة للحكومات العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين. للتفاصيل ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٣١٢.

(٣٥) دوايت دافيد ايزنهاور (١٨٩٠-١٩٦٩) الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، ولد في ولاية تكساس، شارك في الحرب العالمية الثانية انتخب كرئيس للولايات الامريكية عن الحزب الجمهوري عام ١٩٥٢ ثم عام ١٩٥٦. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، الجزء الاول، ص٤٣٧.

(٣٦) علي غالب عزيز، المصدر السابق، ص٥٩.

(٣٧) محمد أحمد السامرائي، مشكلة المياه العربية والدور الأمريكي، د. م، د. ت، ص٦.

(٣٨) محمد سلمان، مشاريع توطين الفلسطينيين مؤامرات مستمرة وفشل متلاحق، مجلة الصامد الاقتصادي، السنة الثالثة، العد (١٧)، بيروت، حزيران، ١٩٨٠، ص١٥؛ ياسر إبراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٣٩) عبد الأمير الحيالي، المصدر السابق، ص١١.

(٤٠) المصدر نفسه، ص١٣.

(٤١) ياسر إبراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٤٢) علي غالب عزيز، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص٦٢.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٦٢؛ محمد سليمان، المصدر السابق، ص١٦؛ ياسر ابراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٤٥) ياسر إبراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٤٦) ينظر ملحق رقم (٢)، ياسر إبراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص١١٠.

(٤٧) علي غالب عزيز، المصدر السابق، ص٦٦.

(٤٨) ياسر ابراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص١١.

(٤٩) نهر دان: نهر فلسطيني هو احد روافد نهر الاردن الرئيسية، ينبع من سفوح جبل الشيخ الى الغرب من قرية بانياس السورية من منطقة اصبع الجليل (تل قاضي) يبلغ معدل تصريفه السنوي من المياه (٢٥٨) مليون متر مكعب، يلتقي مع نهر بانياس على بعد (٤) كم من قرية منصورة الفلسطينية ثم يتحد مع نهر الحاصباني ليشكلوا نهر الاردن. للتفاصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ar.wikipedia.org.17/5/2017.

(٥٠) علي غالب عزيز، المصدر السابق، ص٦٧؛ ياسر ابراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص١٠٨-١٠٩.

(٥١) للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،

http://www.ps/arabic/resources/htm.

(٥٢) علي غالب عزيز، المصدر السابق، ص٧٣.

(٥٣) عطا فهد عبد الرحمن المناصير، الأمن المائي الأردني: التحديات والمخاطر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، د.م، ٢٠١٢، ص٢٤.

[٥٤] علي غالب عزيز، المصدر السابق، ص٩٥.

[٥٥] المصدر نفسه، ص٩٦.

[٥٦] المصدر نفسه، ص٩٦.

[٥٧] ياسر إبراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص ١١٤.

[٥٨] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وثيقة تقييم المنظمات الدولية لاحتياجات الشعب الفلسطيني، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٣، السنة الثالثة، بيروت، شباط، ١٩٨٠، ص١٢٦.

[٥٩] اكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر، ١٩٥٥، ص٦٥.

[٦٠] البنك العربي، اقتصاديات فلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩، السنة الثانية، بيروت، تشرين الأول، ١٩٧٩، ص٥٤.

[٦١] البنك العربي، المصدر السابق، ص ٥٤.

[٦٢] شركة كهرباء القدس، أزمة عابرة في سباق التطور، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩، المصدر السابق، ص٦.

[٦٣] المصدر نفسه، ص٦.

[٦٤] المصدر نفسه، ص٩.

[٦٥] علي غالب عزيز، فلسطين والاردن، مطبعة العاني، بغداد، ط١، د.ت ص٤٣.

[٦٦] شركة كهرباء القدس، المصدر السابق، ص١٠.

[٦٧] المصدر نفسه، ص٧.

[٦٨] المصدر نفسه، ص٦.

[٦٩] المصدر نفسه، ص٦.

[٧٠] المصدر نفسه، ص٩.

[٧١] عبد الامير الحيالي، المصدر السابق، ص٥.

[٧٢] ياسر ابراهيم عمر سلامة، المصدر السابق، ص٧٦.